

توظيف الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية الحديثة

Utilising Artificial Intelligence In the Modern Criminal Justice System

ميموني وفاء¹، عماري نور الدين²¹ المركز الجامعي أحمد صالح بالنعامة (الجزائر) ، mimouni.wafaa@cuniv-naama.dz² المركز الجامعي أحمد صالح بالنعامة (الجزائر) ، Amari.nourddine@cuniv-naama.dz

تاريخ النشر: سبتمبر/2024

تاريخ القبول: 2024/09/08

تاريخ الإرسال: 2024/06/12

الملخص:

ظهرت الثورة الصناعية الرابعة واستمرار التقدم التكنولوجي، فإن العدالة الجنائية لم تعد بمنأى عن التأثير بها، حيث تعتبر العدالة الجنائية دعامة أساسية لضمان تحقيق العدالة في ظل هذا التطور خاصة بعد ظهور خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تقوم بمحاكاة الذكاء البشري، والتي يمكن إستغلالها في مجال العدالة الجنائية في جميع امراحلها سواء قبل المحاكمة أو أثناءها وحتى بعد صدور الحكم، بهدف الإرتقاء بنظام العدالة الجنائية وتحسين أدائه، والإستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحقيق عدالة ناجزة في عالمنا المعاصر من خلال ما يقدمه الذكاء الاصطناعي من مزايا فهو يتيح التنبؤ بوقوع الجريمة، كذلك مع تعدد القضايا وزيادة البيانات يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل عدد كبير من البيانات القانونية من خلال الأنظمة الخوارزمية للذكاء الاصطناعي، كما يتوفر على العديد من الأنظمة المتطورة التي تسهل عمل الجهات القضائية للرفع من كفاءة نظام العدالة الجنائية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العدالة الجنائية الحديثة، خوارزميات، تحقيق العدالة.

Abstract:

With the emergence of the Fourth Industrial Revolution and the continuous technological advancements, criminal justice is no longer immune to its influence. Criminal justice is considered a fundamental pillar to ensure justice in the face of this development, especially after the emergence of artificial intelligence algorithms that simulate human intelligence. These algorithms can be utilized in the field of criminal justice at all its stages, whether before, during, or after a trial, with the aim of advancing the criminal justice system, improving its performance, and benefiting from artificial intelligence in achieving efficient justice in our contemporary world through the advantages it offers. It enables predicting crime occurrences. Moreover, with the increasing number of cases and data, artificial intelligence can analyze a large amount of legal data through algorithmic systems of artificial intelligence.

Key words: Artificial Intelligence, Modern Criminal Justice, Algorithms, Achieving Justice

مقدمة:

منذ أكثر من ثلاث عقود، اجتاحت التطورات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المجال القضائي (المحاكم ومكاتب النيابة العامة) مما وعد بالكفاءة والشفافية والعمل على إحداث تغييرات جذرية في ممارسة العمل القضائي من أمثلتها المحاكم الرقمية، كما أن الخوارزميات والبرامج تنفذ في بعض الإجراءات القضائية ن إذ أن هذه التقنية لها تأثيرات إيجابية في الغالب على مختلف أعمال أنظمة العدالة والقيم التي أقرتها مبادئ بنغلور للسلوك القضائي.¹

ومن أهم هذه التكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والذي سعتير موضوع العصر الحالي، لما وصلت إليه الثورة الصناعية الرابعة ن من خلالها إنتقل العالم من عصر الصناعة إلى عصر التكنولوجيا والمعلومات الحديثة، وتعتبر تقنية الذكاء الاصطناعي من أهم ضرورات المجتمع، إذ تعد التقنية الأكثر تطورا في الوقت الحالي.

يقصد بالذكاء الاصطناعي "أنه القدرة على إكتساب وتطبيق المعرفة على ما إصطنع الإنسان لذلك فإن الذكاء الاصطناعي هو الذكاء الذي يصنعه الإنسان في الآلة أو الحاسوب".² كما عرفه العالم الأمريكي "MARVIN LEE MINSKY" وذلك عام 1956، "الذكاء الاصطناعي " ARTIFICIAL INTELLEAGENT" ويرمز إليها باختصار (AI)، وهو "إنشاء برامج إلكترونية تؤدي المهام التي يؤديها البشر وفي الوقت الحالي بشكل مرضي أكثر ن لأنها تتطلب عملية عقلية عالية المستوى مثل التعلم الإدراكي، تنظيم الذاكرة، والتفكير النقدي".³

بما أن الذكاء الاصطناعي أجتاح جميع المجالات، لم يستثنى النظام القضائي من هذه التقنية خاصة في منظومة العدالة الجنائية.

الإشكالية: . مما سبق التطرق إليه تتمثل إشكالية هذه الدراسة فيما يلي :

ما مدى فعالية الجوانب الموضوعية والإجرائية لإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية؟

أهمية الدراسة : تكمن أهمية البحث في النظر إلى الواقع حول مدى تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي داخل منظومة العدالة الجنائية ن والنظر إلى القانون المنظم لهذه التكنولوجيا .

أهداف الدراسة: يأتي هذا البحث في إطار تحقيق أهداف عدة منها:

1. بيان الإطار التشريعي المنظم لإستخدامات الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية.

2. بيان إستخدامات الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل الدعوى العمومية .

3. تسليط الضوء على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير نظام العدالة الجنائية .

المنهج المتبع : اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على منهجين المنهج الإستقرائي وذلك بإستقراء كافة الجوانب المتعلقة بالبحث ، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الجوانب القانونية التي تم إستقراءها.

خطة الدراسة : رأينا تقسيم الدراسة على النحو التالي:

1- الجوانب الموضوعية لإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية.

1.1- التأطير القانوني لإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية .

2.1- تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ الآلي بالجريمة والحد منها.

3.1- إستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة (المحامي الذكي).

2- الجوانب الإجرائية لإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية

2.1- إستخدام الروبوتات والمركبات ذاتية القيادة في أعمال التحري والإستدلال

2.2- التحقيق الجنائي بإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

3.2- دور الذكاء الاصطناعي في دعم إتخاذ القرار القضائي

1- الجوانب الموضوعية لإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية.

قبل الخوض في الجوانب الإجرائية لإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية ، يجدر بنا التطرق إلى القواعد المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وذلك بالتعرض لهذه التقنية من الجوانب الموضوعية من خلال معرفة التأطير القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية (أولاً)، تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ الآلي بالجريمة والحد منها(ثانياً)، إستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة (المحامي الذكي) كآلاتي:

1.1- التأطير القانوني لإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية .

العنيسي والخوري يتفقان على أهمية الذكاء الاصطناعي في تطوير الأنظمة القضائية، لكن التحدي الأساسي يكمن في مدى توافقه مع التشريعات الحالية. وأكد العنيسي على ضرورة إصدار قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي، ووضع إطار قانوني لاستخدام تطبيقاته بشكل يتوافق مع الصالح العام والقوانين.

كما دعا إلى وضع مناهج جامعية لتدريب المحامين على استخدام الذكاء الاصطناعي. فيما يتعلق بعيوب دمج الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي والإدارة القانونية، أشار العنيسي إلى عدد من القيود والمخاوف المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا القطاع. و أوضح أن الأحكام الصادرة قد تكون ناقصة وخالية من التفسير البشري، نظراً لأنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد على خوارزميات وقواعد محددة مسبقاً. وبالرغم من قدرتها على معالجة كميات كبيرة من البيانات وتحديد الأنماط، إلا أنها قد

تواجه صعوبات في الاستدلال القانوني والتفسير المعقد، خاصة أن القضايا القانونية تتضمن تفاصيل دقيقة تتطلب خبرة بشرية. وبالتالي، فإن الاعتماد الحصري على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى تجاهل عوامل مهمة وبالتالي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة.⁴

إن اللجوء إلى استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة العدالة الجنائية قد يكون له تأثير على حقوق الإنسان ما قد يؤدي إلى تعارض عدم دقة هذه التقنية مع مبادئ العدالة الجنائية العادلة وسيادة القانون، من بين المخاطر المترتبة على تبني الذكاء الاصطناعي المتزايد عبر منظومة العدالة وتأثيره على إقامة العدل، سواء تعلق الأمر بآداب السلوك المهني وقضاء الحكم⁵، و حقوق الإنسان، إستنادا لنص الميثاق الأخلاقي الأوروبي تعلق باستخدام وتبني الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية، قد قامت لجنة العدالة التابعة للمجلس الأوروبي تبني المعايير الأخلاقية الواجب إتباعها إداماتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مرفق القضاء، أقره المجلس الأوروبي في 2017، كما إعتمدت المفوضية الأوروبية لفعالية العدالة "CEPEJ" الميثاق الأخلاقي لإستخدام الذكاء الاصطناعي في مرفق القضاء، تضمن هذا الميثاقعدة معايير وضوابط منها:

1. لابد من إحترام الحقوق الأساسية للأفراد حول المحاكمة العادلة في الوقت المناسب والمعقول، مع توافر خدمات وأدوات الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في محاكمة عادلة.
2. المساواة وعدم التمييز في المعاملة بين أفراد المجتمع أمام التحكيم أو القضاء، بدون وجه حق على أساس سياسي أو عرقي أو ديني، أو إجتماعي... إلخ، ومنع إنتهاك مبدأ المساواة بين الأفراد.
3. لابد من يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الفصل في المنازعات ضمن إطار يتمتع بالخصوصية والسرية، حفاظا على البيانات والمعلومات التي تم إدخالها عن طريق التقنية الحديثة، ينبغي أن تستخدم هذه المعلومات والبيانات المقدمة من الخصوم وبرمجتها إلكترونيا بغرض إصدار القرارات والاحكام القضائية حول منوعات الأفراد، بطريقة آمنة وسرية، إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال تغييرها وهذا مايمكنه حدوثه من خلال التقنيات التكنولوجية الحديثة.
4. يجب أن تكون المعالجة الإلكترونية لوقائع القضية وبياناتها عبر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يتم بأسلوب دقيق ومفهوم لأفراد المجتمع من إتاحة كافة البيانات والمعلومات في هذه التقنية لدى جميع أفراد المجتمع بهدف ضمان الشفافية والحياد والإنصاف.⁶

بالنسبة للمشرع الجزائري من خلال توجهه لعصرنة قطاع العدالة من خلال وضع قواعد قانونية جديدة تقوم على التحول الرقمي والتطبيقات والخدمات الذكية بكافة أنواعها، وهذا ما أكدته جائحة كوفيد 19، للاستفادة من هذه التطبيقات خاصة في مجال العدالة الرقمية، من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة، استفادت الإجراءات القضائية بشكل أكبر من التقنية الرقمية، إلا أن استخدام التقنية الرقمية لا ينبغي أن يقوض المبادئ الأساسية للمنظومة القضائية خاصة فيما يتعلق بنزاهة واستقلالية المحكمة وضمان الحماية الناجزة والحق في محاكمة عادلة وعلمية، في هذا الشأن عملت

الدولة الجزائرية على مساهمة التطورات الرقمية على المستوى العالميمن خلال إنشاء منصة رقمية عبر الجهود المبذولة في هذا الشأن بإنجاز وتطوير شبكة إتصال داخلي خاصة في قطاع العدالة ن لتربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وأيضا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصرية ، التي تعد بمثابة قاعدة مادية وبنية تحتية لازمة لإستغلال الأنظمة المعلوماتية المختلفة والمتطورة من اهم هذه التطبيقات إستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التقاضي ، وتقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي⁷، القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة.⁸

2.1- تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ الآلي بالجريمة والحد منها.

سنتطرق في هذا العنصر إلى المقصود بالتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي (1) ثم التطرق إلى التطرق إلى الطبيعة القانونية للتنبؤ الخوارزمي للجريمة (2) ثم تقنيات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالجريمة (3):

2.1.1-المقصود بالتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي : قد إختزلت التكنولوجيا الحديثة المعاصرة كل الوسائل في تطبيقات الذكاء الاصطناعي من الممكن عبر هذه التقنية الكشف عن جرم متوقع ، في مدة كافية تمكن السلطة المختصة منعها ،فالتنبؤ الخوارزمي للجرائم فكرته ترجع إلى الروائي الأمريكي "philip k dick" ، فمعظم أعماله إستمدت من الخيال من أهمها رواية " THE MINORTY REPORT" نشرت عام 1956، تروي القصة عن ثلاثة أشخاص لهم القدرة في التنبؤ بالجريمة ، أطلق عليهم تسمية الشرطة التنبؤية ، كما أن فكرة التنبؤ بالجريمة لم تكن نتيجة الصدفة أو من خلال ظهور الذكاء الاصطناعي، من قبل ذلك كانت هناك محاولات من قبل خبراء مختصين في تحديد مقدار الخطورة لدى بعض أفراد المجتمع ، وعليه يقصد بالتنبؤ بالجريمة بصفة عامه هو عملية الوقوف على سلوك مستقبلي مجرم لدى بعض الأفراد ، سابقا كان يعتمد على محللين نفسيين وخبراء علم الإجتماع الجنائي أما حاليا يكون التنبؤ من خلال تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي .

نظام التنبؤ الذكي للجرائم يعتمد على إستغلال الكمية الهائلة من البيانات الضخمة ، وبين إدارات الشرطة المختلفة ، الهدف منه خفض معدلات الجريمة عبر التنبؤ بآماكن حدوثها ونوعية هذه الجرائم ، من أمثلتها إدخال النظام الذكي ضمن كاميرات المراقبة تقوم على إرسال تنبيهات للشرطة ، مثلا وجود شخص في ممر مظلم يقوم بتصرفات غير طبيعية ما يشير إلى إمكانية حدوث جريمة .⁹

2.1.2-الطبيعة القانونية للتنبؤ الخوارزمي للجريمة: لتحديد الطبيعة القانونية للتنبؤ الخوارزمي بالجريمة يتعين التعرف على ثلاثة أنماط من الإجراءات هم :

-**الطبيعة الإحترازية للتنبؤ الخوارزمي بالجريمة:** نجد أن الغاية التي تحققها التدابير الإحترازية مواجهة الخطورة الإجرامية لدى الجاني ، والغاية التي تحققها تطبيقات الذكاء الاصطناعي منع وقوع الجريمة بالنسبة للمتدخل وكلاهما غير محدد المدة ، من غير الممكن معرفة إنقضاء الخطورة الإجرامية للمحكوم عليه ، والقائم المشترك بينهما أي بين التنبؤ الخوارزمي بالجريمة والتدابير الإحترازية هو فكرة الإحتمالية ، إلا ان الفرق بينهما يكمن في الخضوع لمبدأ الشرعية ، فالتدبير الإحترازي لا يكون إلا بنص قانوني لصون حقوق وحريات الأفراد كما لا يجوز توقيع تدابير غير منصوص عليها في القانون مهما كانت خطورة الشخص ، فيما يخص اللجوء إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي نظرا لحدائته لم ينظمه المشرع بنصوص قانونية مما يستدعي الأمر خروجه من طبيعة التدابير الإحترازية، أما من حيث الصبغة القضائية فإنزال التدابير لا يكون إلا من جهة قضائية أي يستأثر به القضاء متى توافرت شروطه .¹⁰

-**الطبيعة الإستدلالية للتنبؤ الخوارزمي بالجريمة :** عملية الإستدلال تقوم على إستعانة ضابط الشرطة القضائية وهو بصدد إجراء التحري بمعاونيه من رجال السلطة العامة فلا يضر الإستعانة واللجوء إلى التقنيات الحديثة إذ تقوم بنفس العمل المخول به للأفراد ، فإستخدام وسيلة التنبؤ الخوارزمي يجنب ضابط الشرطة القضائية مغبة الوقوع في الإستجابات متجاوزا حدود سلطته ، تتجلى أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي بإعتبارها إحدى الوسائل الهامة ذات الطبيعة الإستدلالية ، فإستخدام وسيلة التنبؤ بالجريمة لا يعد مساسا بحرية وحقوق الأشخاص على خلاف التدابير الإحترازية التي تقيد حرية المحكوم عليه ، كون ضابط الشرطة القضائية لا يسمح له إتخاذ إجراء يمس بحقوق وحريات المتهم إلا بعد إذن النيابة العامة وقضاء التحقيق . وعليه يخرج عن نطاق إجراءات الإستدلال لأنه هناك تعارض فإجراءات الإستدلال لاحقة على ارتكاب الجريمة أما التنبؤ بالذكاء الاصطناعي سابق على وقوع الجريمة وهذا ما يجعله يخرج من طبيعة الاستدلالية والبحث عن طبيعة أخرى.

-**الطبيعة الأمنية إجراءات الضبط الإداري للتنبؤ الخوارزمي للجريمة:** التنبؤ بالجريمة هو أحد أهم وسائل الضبط الإداري ، إستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالجريمة يستدعي الرجوع إلى ثلاثة معايير، المعيار الشكلي يتجسد من خلال القائم بالعمل وهو ضابط الشرطة بصفته الإدارية وليس القضائية ، أما المعيار الغائي الهدف من إستعمال هذه التقنية في غهاض الجريمة قبل وقوعها أما في حالة وقوعها يدخل في عمل الضبطية القضائية وليست الإدارية ، أما المعيار الوظيفي يتمثل في أن اللجوء إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالجريمة مرتبط بالنظام العام والآداب العامة فهو إجراء إداري وقائي لا يتعلق بالبحث عن الجريمة المرتكبة .¹¹

2.1.3-تقنيات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالجريمة : من أحدث التقنيات العالمية للتنبؤ بالجريمة تقنية المتعلقة بخاصية التعرف التلقائي على الوجه المسمى "AUTOMATIC FACE RECOGNITION" هذا النظام يعمل على تحليل ميزات الوجه الرئيسية كما يقوم بإنشاء تمثيل رياضي لها ومقارنتها مع

الوجوه المألوفة والمعروفة في قاعدة بيانات داخل مختلف الأنظمة الأمنية .كما يتم إستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الشرطة التنبؤية في مدينة شيكاغو قائمة إستراتيجية تستخدم بيانات الأشخاص من خلال الذكاء الاصطناعي وتقوم بتحليل الأشخاص الذين ألقى القبض عليهم نظرا المتمثل مرتكبي الجرائم في المستقبل¹².

3.1- إستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة (المحامي الذكي).

مهنة المحاماة لم تتجو هي الأخرى من الثورة الرقمية وتأثيرها على مستقبل هذه المهنة ، نظرا للعدد الهائل من التطبيقات التي عرفتها مختلف المجالات والميادين ، من ضمنها ميدان القانون والعدالة والقضاء بصفة عامة ومهنة المحاماة بصفة خاصة، ما جعل المحامي يلتزم بإستعماله للوسائط الإلكترونية المواكبة لهذه الثورة الرقمية ، فأن عمل المحامي أصبح لا يقتصر على تحليل ودراسة القضايا ومعالجتها بل يتعدى ذلك لإستعماله الوسائط الإلكترونية ربحا للوقت وتقليل الجهد الذهني والعقلي ،من ضمنها الإستعانة بالذكاء الاصطناعي ، وإن كان له أثر سلبي على المهنة من خلال إستعمال التطبيقات التي فتت أن تتطور وفقا لمتطلبات المهنة من حيث الجوانب المنظمة لها ، أو من حيث الأداء هذه التطبيقات ستقوم على تعجيل العمل والتنبؤ بما هو منتظر عبر المعطيات المقدمة والعمل على إستغلالها من قبل الآلة، ما يؤكد هيمنة الآلة على كافة التصرفات المؤهلة بالمحامي، وعليه تشكل خطرا على المهنة بزوالها من حيث القائم بها أي العنصر البشري.

الذكاء الاصطناعي ومهنة المحاماة يساهمان كلاهما في تطوير منظومة العدالة الجنائية مع إحترام خصوصية كل من الذكاء الاصطناعي كعلم من علوم الحاسوب، وإحترام خصوصية مهنة المحاماة كمهنة قانونية تقوم على مجموعة من القيم والأخلاق والتقاليد والأعراف ذات الطابع المهني ، ويظهر ذلك من خلال الذكاء الاصطناعي يقوم على مجموعه من البرمجيات أساسها الخوارزميات الرياضية ، عكس مهنة المحاماة نجد أن الإحساس الذي يتمتع به المحامي يلعب دورا كبيرا في الدراسة والتحليل لمجريات المحاكمة وهو ما لا تتوفر عليه الآلة¹³.

كما أنه قد أستحدث أول محامي روبوت (آلي) ليدافع عن إنسان في المحكمة مدعوما بالذكاء الاصطناعي في قضية تتعلق بمخافة تجاوز السرعة ، تم تطوير هذا الروبوت بواسطة شركة ناشئة إسمها "DONOTPAY" يتم تشغيله عن طريق هاتف ذكي والإستماع إلى جميع مرافعات المحكمة في الوقت الفعلي مثله مثل المحامي البشري ، يقوم الروبوت بإخبار المدعى عليه بما سيقوله من خلال سماعات الرأس ، كما وافقت الشركة على تحمل أي غرامات مالية في حالة ما خسرت القضية¹⁴.

في المقابل أول روبوت محامي آلي يمثل أمام المحكمة كمتهم بتمة تضليل الزبائن، وهو نفسه الروبوت المنشئ من قبل شركة "DONOTPAY" المطورة للروبوت المحامي، رفعت شركة المحاماة

الأمريكية "إدلسون" دعوى بحق روبوت الدردشة في ولاية كاليفورنيا ، صرحت من خلالها أن ما يقدمه هذا الروبوت من خدمة غير قانونية بإعتباره لا يمتلك أي ترخيص لمزاولة المهنة أو شهادة.¹⁵

2- الجوانب الإجرائية لإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية

مع تطور السياسة الجنائية لإجراءات التحري والتحقيق والمحاكمة بصورة تتلائم مع تقنية الذكاء الاصطناعي، تم خلق إجراءات جنائية حديثة لمكافحة الجرائم من خلال التطرق إلى إستخدام الروبوتات والمركبات ذاتية القيادة في أعمال التحري والإستدلال (أولا) والتحقيق الجنائي بإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي (ثاني) ، و دور الذكاء الاصطناعي في دعم إتخاذ القرار القضائي (ثالثا) على النحو التالي :

1.2- إستخدام الروبوتات والمركبات ذاتية القيادة في أعمال التحري والإستدلال

إن أنظمة الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية وسيلة من وسائل الممكن إستخدامها في عمليات البحث والتحري ، فأغلب الجرائم التي تقع عبر التقنيات المتطورة نجدها صعبة الإثبات وعليه فهي تحتاج إلى هذه الوسائل ، والتي بالإمكان إثباتها عبر الذكاء الاصطناعي ن نجد أن العديد من الدول لستخدمة الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات الرقمية المعقدة كما هو الحال بالنسبة لدولة الصين، الإمارات ،الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة . هذه الأنظمة تمتاز بقدرتها على التوصل إلى نتائج التحري والتحقيقات والإستدلال عن الجريمة دون تدخل العنصر البشري ، بعدها يتم الوصول إلى نتائج محددة تساهم في تحديد المجرمين المرتكبين لأفعال إجرامية .¹⁶

تقنيات الذكاء الاصطناعي تؤدي دورا كبيرا ورائدا في أعمال الإستدلال والتحري ، كون التقدم التكنولوجي داخل الأجهزة الأمنية يجعل منه التصدي للجرائم أسهل بكثير من خلال استخدام التقنيات المستحدثة.¹⁷

من بين أهم هذه التطبيقات نجد الروبوتات فائقة الذكاء وهي عبارة عن آلات تتميز بالقدرة على إدراك الشيء المعقد مع إتخاذ القرارات المناسبة ، من صور الروبوتات فائقة الذكاء المستخدمة في أعمال الإستدلال والتحري "الروبوت الشرطي"يقوم بأعمال تلقي الشكاوى والبلاغات، سماع أقوال الشاكي وغيرها، كما ساعدت الروبوتات فائقة الذكاء المستخ دمة في تحليل العديد من المعلومات البصرية ،والكشف عن الأسلوب المرتكب للجريمة،والادلة المتحصل عليها من الجريمة.¹⁸

أيضا من بين التطبيقات إستخدام السيارات ذاتية القيادة وهي التي تعمل أوتوماتيكيا بشكل كلي أو جزئي ولا تتطلب سائق ، تعرف على أنها "مركبة تستخدم مزيجا من أجهزة الإستشعار والكاميرات والرادار والذكاء الاصطناعي للتنقل بين الواجهات دون تدخل بشري "من ابرز صور المركبات ذاتية القيادة المستخدمة في أعمال التحري والإستدلال بالإمارات العربية المتحدة تتمثل في القيادة الذاتية لدوريات الشرطة.¹⁹

2.2- التحقيق الجنائي بإستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

التحقيق مرحلة هامة من مراحل الدعوى الجزائية ، مع التقدم العلمي والتقني الكبير في الكثير من المجالات العلوم تشعبت القضايا وعسر فهمها ، فكان للنقدم المعلوماتي أثر في الوقوف على حقائقها ،

فإستعانة قاضي التحقيق بالذكاء الاصطناعي يكون له مساهمة كبيرة في سير عجلة القضايا العديدة ،إلا أن إستخدام الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي يخضع لضوابط عديدة منها :

1. من الواجب التأكد من سلامة عمل النظام الذكي ، وتجنب تعرضه لإختراقات تخل بعمله ، في المقابل يجب أن لا يعتمد على نتائجه اعتمادا كليا.²⁰
2. وجب التأكد من سلامة البيانات المدخلة فيه ودقتها ، وأمانة مدخلها وعدم عنصريته أو تحيزه ، فالقضاء يسمو إلى تحقيق العدل بين المتخاصمين فإذا ما وجد خلل في عمل الذكاء الاصطناعي ويرمجته يؤدي ذلك إلى الوقوع في الظلم ن كما يرى المتخصصون ي علم الحاسوب أن البيانات إذا لم تكن دقيقة فإن النتائج تكون مضللة وبالتالي لا يعتمد عليها .
3. لابد أن يكون التحقيق مكتوبا ، لا يستطيع القاضي الإطلاع على ما قدمه الذكاء الاصطناعي من أسئلة ونحوها من الإجابة على هذه الأسئلة من قبل الخصوم .
4. كما ان يكون التحقيق مسجلا بالصوت والصورة ، فإذا حصل أي شك أو إرتياب للقاضي إستطاع الرجوع إلى التسجيل .²¹
5. كما يمكن الإستعانة بالذكاء الاصطناعي في تحليل شخصية المتخاصمين فالنتائج التي يتحصل عليها الذكاء الاصطناعي خالية من أي تأثير من العوامل والمؤثرات .²²

2.3- دور الذكاء الاصطناعي في دعم إتخاذ القرار القضائي

إن توافر البيانات هو شرط أساسي لتطوير الذكاء الاصطناعي ماسمح له بأداء مهام محددة كان يقوم بها البشر سابقا بطريقة غير آلية ،تتعدد تطبيقات وصور الذكاء الاصطناعي التي من خلالها يمكن الإستعانة بالذكاء الاصطناعي في دعم القرار القضائي ، فهي حاضرة بقوة في أتمتة السوابق القضائية أي تكييف خوارزميات الذكاء الاصطناعي في مساعدة مهام القاضي من معرفة القضايا والأحكام السابقة الصادرة عن المحاكم في هذا الشأن من خلال إتاحة أدوات الكمبيوتر التفاعلية وقواعد بيانات لإستخراج الحالات المشابهة من خلال النصوص القانونية المطبقة عليها والوقائع التهمة ، الجريمة المرتكبة من الثوابت القانونية أن القاضي يصدر حكمه دائما على اساس العناصر الموضوعية للمتهم بناء على ظروفه الشخصية ، العمر السوابق القضائية وغيرها وفقا للمفهوم الانساني للعدالة الجنائية الذي لن يعمون متوفرا في القرار الخوارزمي.²³

هناك عدة دول مثل كندا والصين وماليزيا تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاكم يرى الأستاذ الدكتور أحمد علوي توركباغ المحاضر بكلية الحقوق ، جامعة إسطنبول على أنه يجب أن يكون عمل الذكاء الاصطناعي في المحاكم خاضعا للرقابة الأخلاقية ،يجب أن تكون قرارات المحكمة التي تتخذها الخوارزميات قابلة للتدقيق من خلال الذكاء البشري.

في عام 2019، محكمة الأنترنت الصينية من خلال مركز خدمة التقاضي عبر الأنترنت بدأ في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في إتخاذ القرارات في الإجراءات القانونية الروتينية بما فيها رفع القضايا ومعالجتها.²⁴

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع حديث الساعة فيما يتعلق بإستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية ، في ظل هذه الثورة التكنولوجية الهائلة ، كون أن منظومة العدالة الجنائية الحديثة تهدف على تحقيق العدالة والعمل على كشف مرتكبيها والحفاظ مبادئ العدالة وحماية حقوق وحريات الأفراد طيلة مراحل الدعوى الجنائية وهذا بإستخدام التقنيه .

النتائج:

1. هناك العديد من مجالات إستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة الجنائية سواء في التحري والإستدلال وفي التحقيقات وفي المحاكمة.
2. يوجد العديد من التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي لمحاربة الجريمة من خلال الإعتماد على هذه التقنية ضمن منظومة العدالة الجنائية.
3. ساعدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي جهاز العدالة في سرعة التنبؤ بالجريمة والكشف عنها من خلال مايقوم به من تحليل البيانات والمعلومات ومعالجتها .
4. تبين مدى فعالية تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنعكاساتها الإيجابية في مجال تطوير العدالة الجنائية .
5. هناك العديد من دول العالم ودول عربية إستخدمت تقنية الذكاء الاصطناعي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والإمارات العربية المتحدة في أعمال الإستدلال والتحقيق ، أما المشرع الجزائري لم ينص في قوانينه على إستخدام الذكاء الاصطناعي صراحة.

التوصيات:

1. يجب على الدول لمواكبة هذه التقنية صياغة قوانين وتشريعات من شأنها تنظيم إستخدام الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة القضائية وحماية الحريات الشخصية .
2. لابد من تعديل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري وإضافة إمكانية إستخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات الإستدلال .
3. الإستفادة من خوارزميات التنبؤ بالجريمة في مجال العدالة الجنائية من شأنه تقليل مخاطر إرتكاب الجرائم.

الهوامش:

1. Francesco Contini, Artificial Intelligence :A New Trojan Horse For Undue Influence on Judiciaries? www.unodc.org/le 07/4/2024, 10:45pm
2. محمد علي أبو علي ، المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2024 ، ص 7 ، ص 19.
3. Intelligenc Artificial , Histoire Et Definition: <http://bilty/32ellg>:le7/4/2024.11:12 pm.
4. فاطمة خشاب درويش ، الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة ؟ تهديد أم فرصة ؟ الموقع الإلكتروني : www.al-akhbar.com ، يوم : 10/ 2024/04/ ، pm9:36.
5. الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون :بناء القدرات للأنظمة القضائية، الموقع الإلكتروني : <https://www.unesco.org> ، يوم 100/04/2024 ، pm10:42.
6. سيد أحمد محمود ، مريم عماد محمد عناني، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي - دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية ، المجلد 66، العدد3، 2024 ، ص ص 931-935.
7. جابلي صبرينة ، بن عمران سهيلة، عن دور الذكاء الاصطناعي في إقتراح إستراتيجية التقاضي (دراسة تحليلية في قطاع العدالة)، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 2، جوان 2022 ن ص ص 1562، 1563.
8. القانون رقم 15- 03 المتعلق بعصرنة العدالة ، المؤرخ في 1/نوفمبر/2015 ، ج.ر، الصادرة بتاريخ 10/فيفري/2015، العدد 06.
9. محمود سلامة عبد المنعم الشريف ، الطبيعة القانونية للتنبؤ بالجريمة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومشروعيته، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، المجلد 3، العدد 2، 2021، ص 343.
10. محمود سلامة عبد المنعم الشريف، المرجع السابق ، ص 345-347.
11. محمود سلامة عبد المنعم الشريف، المرجع نفسه ، ص 348-350.
12. عمار ياسر محمد زهير البايلي ، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة ، مجلة الفكر الشرطي، المجلد رقم 28، العدد رقم 110، يوليو 2019، ص ص 6، 7.
13. محمد لمين بن قايد علي ، الذكاء الاصطناعي ومهنة المحاماة ، نحو التخلي عن النموذج التقليدي لممارسة المهنة نمجلة الإجتهد القضائي، المجلد 15، العدد 2، نوفمبر 2023، ص ص 152، 153.
14. لأول مرة في التاريخ ... "محامي روبوت" سيدافع عن إنسان في المحكمة، الموقع الإلكتروني www.alarabiya.net، يوم : 12/04/2024 ، على الساعة : 12:20pm.
15. أول روبوت محامي أمام المحكمة كمتهم ، الموقع الإلكتروني : www.middle-east-online.com ، يوم : 12/04/2024 ، على الساعة : 34:22pm/
16. أشرف فتحي خليل الراعي، التحري والإستدلال عن الجرائم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية ، المجلد 4، الإصدار 1، 2023، ص 170.

17. أحمد عبد الواحد العجماني، محمد نور الدين سيد، مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال الاستدلال والتحري عن الجرائم، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد 20، العدد 4، ديسمبر 2023، ص 614.
18. أحمد عبد الواحد العجماني، محمد نور الدين سيد، المرجع نفسه، ص ص 621، 622.
19. نفس المرجع ، ص 619.
20. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، الطبعة الأولى، قضاء للنشر والتوزيع، الرياض، 1444هـ، ص 174.
21. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلود، المرجع السابق ، ص ص 171، 172.
22. المرجع نفسه ، ص 179.
23. محمد عبد الله العوا، دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الجنائية: التشريع الإماراتي نموذجاً ، مجلة معهد دبي القضائي، العدد 15، يونيو 2022، ص ص 119، 120.
24. "القاضي الروبوت " هل يقرر الذكاء الاصطناعي بقرارات المحاكم ؟ (مقابلة)، الموقع الإلكتروني www.aa.com.tr، يوم: 2024/04/13، pm6:30